إستراتيجية التنويع الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة البترولية

د. حميدي عبد القادر *

الملخص:

يهدف هذا المقال الموسوم ب: " إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة البترولية" إلى تبيان أهمية التنويع الإقتصادي في الجزائر خاصة في ظل الصدمة البترولية التي تعيشها الدول النفطية و التي أثّرت سلبا على الميزانيات المالية لتلك الدول،إضافة إلى كون الثروة البترولية هي من الثروات الناضبة، لذا يجب على الجزائر، البحث عن مصادر إقتصادية بديلة عن اقتصاد البترول لتمويل الخزينة العمومية وتساهم في تنويع الإيرادات العامة. لقد سعت الجزائر لإتباع إستراتيجية التنويع الإقتصادي من خلال الإستثمار في الطاقات المتجددة كإستثمارات دائمة و مستدامة، و كذا العمل على إنشاء مناطق صناعية حرة لتشجيع الإستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى إهتمامها بالإستثمار في القطاع السياحي كمصدر تمويل للخزينة العمومية.

الكلمات الدالة: الإستراتيجية، التنويع الاقتصادي، الصدمة البترولية، الطاقات المتجددة، القطاع السياحي.

Economic diversification strategy in Algeria's in light of the oil shock

Abstract;

This article entitled : " The economic diversification strategy in Algeria's in light of the oil shock " aims to demonstrate the importance of economic diversification in Algeria, especially in the light of the oil shock experienced by the oil-producing countries, which negatively affected the financial budgets of those states, adding to this the oil wealth is classified as a wealth depleted, so Algeria has to find the economic sources in order to funding the public treasury which is alternative for petroleum economy, as it contributes to the diversification of public revenues. Algeria has sought to pursue economic diversification

* أستاذ محاضر قسم – ب – جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.

strategy by investing in renewable energies as permanent and sustainable investments, and as well as working on the establishment of free industrial areas to encourage investment and to attract foreign capital, in addition to its interest in investing in the tourism sector as a source of financing the public treasury.

Key- words: the strategy, the economic diversification, the petroleum shock, the renewable energies, the tourism sector.

المقدمة:

تعيش الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى صدمة بترولية أثّرت سلبا على النفقات العمومية، الأمر الذي جعلها مجبرة على تبني سياسة التنويع الإقتصادي للرفع من قيمة مصادر تمويل الخزينة العمومية. إن سعي الجزائر إلى إعداد و تنفيذ برامج تنموية تهدف إلى تنمية البنية التحتية و تطوير القاعدة الإقتصادية للاقتصاد الوطني من خلال مداخيل البترول أصبح لا يكفي نظرا للانخفاضات المتكررة في أسعاره من جهة، و من جهة ثانية تعتبر الثروة البترولية من الثروات الناضبة لذا و على إعتبار أنه المصدر الوحيد في تحقيق إيرادات الدولة الجزائرية فلا بد عليهامن البحث عن مصادر تمويل إستراتيجية أخرى للميزانية العمومية خارج قطاع المحروقات، و التي من شأنها أن تساهم في تغطية النفقات العمومية المتزايدة.

قامت الجزائر في إطار سعيها إلى تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات بتبني إستراتيجيات تنموية لعدة قطاعات أهمها القطاع السياحي كمصدر لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة مع التنوع البيئي و الطبيعي الذي تزخر به الجزائر مما قد يجعلها قطبا سياحيا في شمال إفريقيا مقارنة مع الدول المجاورة،. كل ذلك لايتأت إلا من خلال الترويج الفعّال للأماكن السياحية في الجزائر و توفير الهياكل السياحية القاعدية من فنادق ونوادي سياحية ووسائل الإتصال و المواصلات...الخ و بالقدر الكافي. إضافة إلى الإستثمار في الطاقات المتجددة المستدامة كاقتصاد بديل سواء في الطاقات الشمسية و الهوائية ...الخ و هي مصادر دائمة و تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

في ظل سعي الجزائر إلى تنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية خاصة بعد الصدمة البترولية التي عرفتها الدول النفطية و التي أدت إلى إنخفاض أسعار البترول بشكل رهيب أثر بشكل سلبي على ميزانيات تلك الدول، و جعلها تسعى للخروج من التبعية الاقتصادية للاقتصاد البترولي و البحث عن إستراتيجية فعالة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

وبناءا على ما تم ذكره يمكن طرح التساؤل التالي: هل يمكن للإستراتيجيات التي تتبعها الجزائر في تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات أن تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في مدى مساهمة مصادر تمويل الخزينة العمومية خارج قطاع المحروقات في زيادة الإيرادات العامة للدولة لمواجهة النفقات المتزايدة، كما أنه أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويل جديدة و دائمة من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري، سواء من حيث الجباية بأنواعها المختلفة أو حتى البحث عن جلب الإستثمار الأجنبي عن طريق إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير كإستراتيجية لجلب المستثمر الأجنبي للإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية، إضافة إلى الإستثمار في القطاع السياحي على اعتبار أن الجزائر تتمتع بالتنوع البيئي والجغرافي الطبيعيين وهو ما يجعل من قطاع السياحة أداة لزيادة مداخيل الخزينة العمومية و خاصة بالعملات الأجنبية.

المحور الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد العالمي مع منصف 2008 أزمة مالية عالمية تعتبر الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير 1929 و قد بدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل إلى الدول الأوربية نتيجة لترابط الأسواق المالية، و من ثم انتقلت إلى العديد من دول العالم، و في سنة 2014 و نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية أنخفضت أسعار البترول إلى النصف مما أدى إلى تأثر الميزانية المالية للدول النفطية بهذا الإنخفاض و منها الجزائر التي قامت بتقليص حجم نفقاتها لتغطية حجم الخسائر الناتجة عن إنخفاض سعر البترول.

أولا: الأزمة المالية العالمية الأسباب و التداعيات:

عرف التطور الرأسمالي الحاصل في الدول الصناعية الرأسمالية حركات شبيهة بالتموّجات، وهو ما يعرف بالدورات الاقتصادية والتي هي عبارة عن صدمات حقيقية تمس العرض والطلب الناتج عن الإفراط في الإصدار النقدي...(1)، والتي حملت في ثنايا ها الأزمة المالية نتيجة توسع تراكم رأس المال اللامحدود و بين الإمكانيات المحدودة لنمو الاستهلاك والطلب الفعلي، وعليه سيتم التطرق إلى تعريف الأزمات

1 Le conte pierre, les faux –monnayeurs ; sortir du chaos monétaire mondial pour éviter la ruine, impression librairie, paris, 2008, p230.

وأسبابها.

تعرف الأزمة المالية على أنها: "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة أقطار وتطلق بصفة خاصة على الإضطرابات الناشئة عن إختلال التوازن بين الإنتاج والإستهلاك"...(1)

1 أسباب الأزمة المالية العالمية:

هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تحدث الأزمات المالية بسببها منها:

1/1 الأسباب العامة للأزمة المالية العالمية:

هناك العديد من الأسباب العامة التي تسببت في الأزمة المالية العالمية:

عدم إستقرار الإقتصاد الكلي: تعتبر التقلبات في شروط التبادل الدولي من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، فإنخفاض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك الذين ينشطون في مجال التصدير والإستيراد الوفاء بإلتزاماتهم خصوصا خدمة الديون.

فقاعات المضاربة: تتمثل المضاربة في عملية شراء أو بيع أصل ما بهدف إعادة بيعه أو شرائه في فترة زمنية لاحقة. يمكن للمضاربة أن تساهم في الاستقرار المالي، أما في حالة الأزمات فالمضاربة تؤدي إلى زيادة عدم الإستقرار المالي، ويقصد بفقاعات المضاربة: " الإرتفاع المستمر لسعر الأصل مما يؤدي إلى فرق كبير ما بين قيمته الأصلية وقيمته السوقية..."(2).

منحنى إدارة الأنظمة المالية: والتي تتمثل في الإقراض الكبير والتدفق الرأسمالي الواسع وتجاوز القدرة على السداد من الناتج المحلي الإجمالي، فهذه الأنظمة لم تكن مهيأة كما يجب في ضبط العملية المالية والمتمثلة في منح القروض وفق ضمانات مقدرة...(3).

عدم تماثل المعلومات: يعتبر عدم تماثل المعلومات من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية،وهي تعبر عن موقف

---

1 محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميسي، الأزمات المالية: قديمها و حديثها، أسبابها و نتائجها و الدروس المستفادة، دار إثراء، الأردن 2010، ص76.

2 De boissieu Christian, les systèmes financiers; mutation, crise et régulation, édition économica, 2ene édition, paris 2006, p72.

3 Barry jhonston, jingquing chai, liliana Schumacher, Assessing financial system; vulnerability, IMF working paper London, April 2000, p07.

يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين.

التحرير المصرفي الغير الوقائي: يعتبر التحرير المصرفي أحد مكونات التحرير الاقتصادي الذي يركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وإطلاق حرية قوى العرض والطلب. (تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة مع التخلي عن سياسة تأطير الائتمان وخفض الإحتياطي الإلزامي...(1) فتحرير المشاريع بعد فترة طويلة من الإنغلاق والتقيد يؤدي إلى حدوث أزمة مالية.

التعثر المصرفي: قد تتوسع المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الإزدهار الإقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح. فالقروض المتعثرة هي تلك القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه بسبب عدم قدرته على السداد.

نظام المشتقات المالية: هو إختراع مالي يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول بناء على ضمان أصل واحد و هو ما يعرف بالتوريق، فيمكن القول أنها معاملات ورقية شكلية تقوم على الإحتمالات. وقد أبتكرت مشتقات متنوعة تسببت بحدوث خسائر فادحة لهذه المؤسسات حتى أنها أصبحت تعرف "بالأدوات المالية المسمومة"، ولعل أهمها التوريق المالي "...عندما يجتمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، قد ستعمل هذه الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة..."(2).

العجز الحكومي الأمريكي: انطلقت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية تماما شأنها شأن أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، نظرا لكونها كانت و لا تزال تعتمد نظاما رأسماليا أكثر تحررا مقارنة بالنظام الرأسمالي في أوربا الغربية. و وصلت قيمة العجز الحكومي الأمريكي في سنة 2008 إلى 445 مليار دولار.

---

1 عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية: أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 6/5 ماي 2009، ص5.

2 عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية: الأسباب و العلاج، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص65

2/1 أزمة الرهن العقاري سببا للأزمة المالية العالمية:

بدأت جذور أزمة الرهن العقاري تظهر للوجود منذ سنة 2002 حيث أتبعت الحكومة الأمريكية شعارا يقضي بتملك كل مواطن أمريكي لمسكنه، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى قيام البنوك بتمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة وبآجال طويلة تمتد إلى 45 سنة، وبذلك بدأت أسعار العقارات في التصاعد التدريجي...(1)، و وصلت تبعاتها إلى إقتصاديات أوربا وآسيا مما أدى إلى إفلاس عدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية...(2)

إن القروض العقارية من الدرجة الثانية "Sub-prime" هي نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي ملاءة مالية مشكوك فيها. ويتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة بالنسبة للمقترض،وتتمثل أسباب أزمة الرهن العقاري في العناصر التالية:

توريق الديون العقارية: عندما يجتمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية يقوم بتقديم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة المحفظة العقارية...(3).

ارتفاع حجم السيولة: يمثل حجم السيولة نقطة بداية أزمة الرهن العقاري، وقد أثر على إرتفاع حجم السيولة عاملان هما: العامل الخارجي: إرتفاع كبير ومستمر لإحتياطات الصرف خاصة خلال السنوات الأخيرة في البنوك المركزية لدى الدول الناشئة مثل الصين، و العامل الداخلي: وعلى رأسها إرتفاع حجم القروض بسبب إنخفاض معدلات الفائدة و الإبتكارات المالية الجديدة.

نمو نشاطات المضاربة: إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الإقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم.

2ـ تداعيات الأزمة المالية العالمية:

بدأت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بأزمة سيولة حصلت عندما لم تستطع السيولة المتاحة لدى البنوك تلبية طلبات المودعين و قد صاحبها عدم سداد المقترضين لأقساطهم.تفشت الأزمة المالية العالمية في صيف 2007 بإعلان إفلاس أهم

1 Aveline débâcha Natacha, Immobilier, l'Asie, la bulle et la mondialisation, CVRS édition, paris, 2008, p15.

2 Janette ratter ford, the financier crisis and Impact on trusts and trustees trusts et trustees, vole 15, N°2, April 2009, p104.

3 عبد القادر بريش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص17.

المؤسسات المالية العالمية مثل: بنك الإخوة ليمان " Lemman Brothers bank" وواشنطن ميشوال "Washington mutuel". إن الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم اليوم تعتبر من أشد الأزمات حدة بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 والتي بدأت ملامحها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لعدم قدرة المقترضين على الوفاء بديونهم للبنوك.

أستمرت التداعيات الخطيرة للأزمة خلال الربع الأخير لسنة 2008 ولازالت إلى يومنا هذا، حيث تفجرت الأزمة في الدول الأوروبية مع تراجع واضح في الاقتصاديات العالمية و لعل أهمها:

1/2 إفلاس المؤسسات المالية و المصرفية:

وقد تم إعلان عدة مصارف كبرى لإنخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب الأزمة أهمها:...(1).

22 جانفي 2008: البنك المركزي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة (0.75) ليصل إلى 3.5%، وهو إجراء ذو حجم إستثنائي تم تخفيضه تدريجيا إلى 2 % بين جانفي و أفريل 2008.

24 أفريل 2008: تعرض أول بنك سويسري والثالث على مستوى العقارة الأوربية لأكبر خسارة و تم عرضه لنتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة.

جويلية 2008: واجهت مؤسستي " famie Mae" و"Freddie mac" أكبر مؤسستان متخصصتان في تمويل القروض العقارية للمزيد من الضغوط والمصاعب المالية الناجمة عن عجز المقترضين عن سداد دفعات الرهن العقاري المستحقة عليهم، وقد أعلنت الخزينة الفيدرالية الأمريكية عن خطة لإنقاذ قطاع العقار من خلال ضخ مليارات الدولارات بداية شهر أوت لمساعدة البنوك التي تعاني من نقص واضح في السيولة.

2/ 2 إنهيار البورصات العالمية:

أمتد تأثير الأزمة إلى الأسواق المالية بعد إرتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق

---

1 يمكن الرجوع إلى:- نصيرة بوعون يحياوي، الأزمات المالية العالمية و ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، édition page bleues، الجزائر، 2011، ص 58- 60.- يوسف أبو فارة، الأزمات المالية و الاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 110-

الرهون العقارية العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أميركا، حيث قامت المصارف وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات" التسنييد"، أو"التو ريق"، مما أدى إلى تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها ضغطا وخللا في مؤشرات البورصات العالمية.

ثانيا: انعكاسات الصدمة البترولية على الإقتصاد الجزائري:

لم تكن الجزائر بمنآي عن تداعيات الأزمة العالمية، فقد عرف الإقتصاد الجزائري إنخفا ضا كبيرا في قيمة واردات البترول في منصف سنة 2014 نتيجة لإنخفاض أسعار البترول متأثرا بإنتشار الأزمة المالية العالمية و إنخفاض الطلب العالمي على النفط من بينها:

1 الصدمة البترولية:

لقد تزايدت تقلبات أسعار البترول بصفة كبيرة في السنوات الأخيرة، وكان لهذه التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في أسعار الموارد الطبيعية وخصوصا المحروقات تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية العامة في إقتصاديات الدول النامية المنتجة للنفط...(1). فبالنسبة للدول المنتجة، وكثير منها يعتمد بشكل مفرط على عائدات ا لنفط ، فإن إنخفاض الأسعار قد أسهم، بشكل واضح، في إضعاف اقتصادياتها وتقليص موازناتها، وتسبب في حالة من عدم الإستقرار السياسي في بعض من هذه الدول...(2).

2 تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية:

يحتل البترول في الجزائر مكانة هامة، فقد أعتمدت منذ الإستقلال على الثروة البترولية إعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للإقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة، وكذا بطئ وتيرة النمو الإقتصادي.

بعد الطفرة التي عرفتها أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، أنهارت الأسعار بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام2014 ، حيث أنخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 إلى حدود 30 دولارا مطلع العام2016 . و لقد كان لهاته الصدمة المعاكسة تداعيات وخيمة على

1 أنيسة بن رمضان، تطاير أسعار البترول ودور ية السيا سة المالية في ا لدول المصدرة للبترول :حا لة الجزائر، مقال في مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد التاسع، جامعة مستغانم، جويلية 2015، ص 8.

2https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/4/17/ تاريخ-الصدمات-النفطية

اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط بما فيها الجزائر و وبرز ذلك من خلال تدهور عملتها.

تأثر الإقتصاد الجزائري من جراء الصدمة البترولية سنة 2014 من خلال إنخفاض إيرادات البترول التي تشكل ما نسبته 97 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإنفاق الحكومي مما أثر على مختلف السياسات الإقتصادية للدولة.

المحور الثاني: أساليب تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

إن الصدمات البترولية المتكررة من جهة، وكون الثروة البترولية من الثروات الزائلة من جهة ثانية يمثلان عامل تهديد حقيقي للموازنة العامة للدولة خاصة من ناحية النفقات العامة المتزايدة، إذ تغطي الإيرادات البترولية وحدها أكثر من 97 % من الميزانية المالية العامة. وهكذالم يبقى للجزائر من إختيار سوى القيام بعمليات تنويع إقتصادها، وهو ما بدأت تسعى إليه من خلال إنتهاج إستراتيجيات معينة كالإعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر أو الإستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للإقتصاد البترولي التقليدي، أو الإستثمار في القطاع الصناعي...الخ.

أولا: الإستثمار في الطاقات المتجددة:

"...الطاقة المتجددة هي الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة...(1).

"... أو هي تلك المصادر الطبيعية الغير ناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي...(2).

وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية إستغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى إستنفاذ منبعها. لقد أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن مصادر أخرى للطاقة تحل محل الطاقة التقليدية تكون مستدامة وغير مضرة بالبيئة، وذلك بإستخدام

1 زرزور إبراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة،معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2006/06/17، ص06.

2 هاني عبيد، الإنسان والبيئة:منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق، الأردن، 2000، ص 205

تكنولوجيا حديثة تسمى التكنولوجيا الخضراء.

1 دوافع إستثمار الجزائر في الطاقة المتجددة:

تعود دوافع إهتمام الجزائر بالإستثمار في مجال الطاقات المتجددة إلى عدة إعتبارات أهمها على وجه الخصوص:

الصدمات البترولية المتكررة: لقد عرف الإقتصاد العالمي العديد من الصدمات البترولية كتلك التي حدثت في سنتي 1973 و1986 و الأخيرة لسنة 2014 و التي أثرت بصفة كبيرة على الميزانيات المالية للدول البترولية و منها الجزائر التي وجدت نفسها مضطرة كرد فعل لذلك، لتقليص النفقات العمومية خلال الميزانية المالية العامةللسنوات اللاحقة.

البترول ثروة ناضبة وملوثة : يعتبر البترول من الطاقات التقليدية الناضبة التي ستزول على المدى البعيد، و هو يمثل أكبر نسبة تمثل الإيرادات للخزينة العمومية الجزائرية، فزواله يهدد توازن الميزانية العامة للإيرادات و يؤدي إلى تقليص حجم النفقات العامة.

الطاقات المتجددة بديل إستراتيجي للطاقة البترولية التقليدية: تمثل الطاقات المتجددة بديل إستراتيجي للبترول، حيث يمكن إستخدامها في إنتاج الكهرباء سواء عن طريق الطاقة الشمسية أو الهوائية أو المائية، إضافة إلى كون هذه الطاقات غير ملوثة للبيئة.

2 الطاقة المتجددة و التنمية المستدامة:

إن من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة بإستخدامات الطاقة التقليدية ما يعرف بظاهرة الإحتباس الحراري التي أرتبطت بظاهرة إرتفاع درجة حرارة الأرض حيث من المتوقع أن تبلغ الإنبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى...(1).

ثانيا: الإستثمار في القطاع السياحي:

تتمثل السياحة في الحركة التي بمقتضاها يقيم الأفراد خارج بلدهم شرط أن لا تكون بغرض الكسب الدائم أو المؤقت...(2)، فالسياحة هي مجموعة التنقلات البشرية و الأنشطة المترتبة عليها و الناتجة عن إبتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقا لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد.

و نظرا لضعف إيرادات الجزائر خارج قطاع المحروقات من جهة و شساعة مساحتها و تنوعها الجغرافي من جهة أخرى، فإن هذا الأمر يجعلها تلجأ إلى الإستثمار في القطاع

15محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد6، ورقلة، 2008، ص206.

2 أحمد الجلاد، التنمية و الإعلام السياحي المستدام،: عالم الكتب القاهرة ، 2003 ص 50.

السياحي لتحقيق إيرادات معتبرة تغطي بها النفقات العمومية المتزايدة.

و لتحقيق هذه الإيرادات لا بد من تحقيق السياحة المستدامة التي توفر الإحتياجات الإقتصادية و الإجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها و السياحة المستدامة تعني الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتعظيم الفوائد من خلال حماية البيئة...(1).

إن تجسيد هذه الحركية التنموية لن يتأت إلا بتوفر شروط محددة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى ترتكز على قواعد أساسية للنهوض بالسياحة في الجزائر،و منها:

- وجود تشريع وتنظيم واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة للقطاع.
- وضع مخططات سياحية تضبط وترتب أولويات النشاطات السياحية.
- تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع وترقيتها بشكل مستمر
- وضع معايير تسيير القطاع السياحي، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.
- التأسيس لثقافة سياحية لدى الجزائريين بحيث تمكنهم من إستيعاب الآثار الإقتصادية لإزدهار القطاع السياحي وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري

ثالثا: الإستثمار في المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

تعتبر إدارة المؤسسات على درجة عالية من التعقيد نظرا لتشابك العمليات داخلها، حيث تتم إدارة الإستثمار في المناطق الحرة بتطبيق السياسة العامة وتنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس إدارة المؤسسة، من خلال الإجراءات العملية لتطبيق مهام و واجبات المؤسسة، والمناطق الحرة هي مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الإستيراد، توفر بيئة تفضي إلى إجتذاب إستثمارات وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع.

من المزايا التي يمكن أن يحققها الإستثمار في المناطق الحرة ما يلي:...(2)

---

1 دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص574.

2 - عادل عبد العزيز السن، نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الاقتصادية (الصناعية، الحرة، التموية)، مداخلة للملتقى الرابع للمناطق الاقتصادية و المناطق التنموية، سلطنة عمان، يومي

ـ تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات إنتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.

ـ إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.

ـ توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.

ـ زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.

ـ زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ـ إستقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والإستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.

ـ العمل على زيادة إستفادة الدولة من مواردها الإقتصادية أو موقعها الإستراتيجي ، والتي لا تكفل لها إمكانياتها المالية والتكنولوجية الاستفادة منها.

ـ العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدمًا، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الإستثمار فيها.

ـ ضمان توفير مخزون إستراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا سنة 1993 في المرسوم التشريعي للاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05. وصدر المرسوم التنفيذي رقم 17/94 بتاريخ 1994/10/22 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة.

تكون المنتجات مسعرة من البنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التى تحكم وتنظم التجارة الخارجية...(1)

و قد تم تخصيص الامتيازات الممنوحة للإستثمارات وفقا للأمر 03/01 حسب النظام الذي تنتمي إليه هذه الإستثمارات:...(2)

04/03 2011، ص04ـ 05

1 منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، عدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 43.

2 زين منصوري، واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2،

الخاتمة:

إن تنافسية الصادرات الجزائرية هشّة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب إعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو الإقتص البترولي الذي أصبح يهدد الميزانية العامة للدولة لمواجهة نفقاتها المتزايدة خاصة في ظل عدم ثبات أسعار البترول، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدرة لهذه المادة الركيزة كبير، كما أن ظهور الأزمات المالية بشكل متكرر يؤثر سلبا على أسعار البترول نتيجة إنخفاض إستغلال البترول الخام، و هو ما تجسد في الصدمة البترولية للعام 2014 و التي لا تزال تداعياتها واضحة إلى يومنا هذا على الإقتصاد الجزائري، من خلال إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف كأسلوب لترشيد النفقات العمومية، و البحث عن مصادر تمويل خارج هذا القطاع تكون بشكل دائم من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري.

و قد تم التوصل من خلال معالجة جوانب هذه المداخلة إلى النتائج التالية:

ـ أثرت الصدمة البترولية لعام 2014 على جميع أطراف سوق البترول الدولية، حيث تميزت بالإيجابية للمدول المستهلكة للنفط و بالسلبية بالنسبة للمدول المنتجة له، حيث خسرت هذه الأخيرة ثرواتها و قلصت إيراداتها.

ـ مع بداية العام 2016 و بسبب إنخفاض أسعار النفط إلى أقل من 30 دولار للبرميل تأثرت السياسة المالية للجزائر أمام مشكلة زيادة النفقات العمومية مع الإنخفاض الشديد في الإيرادات ، فحتى سياسة التقشف المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لا يمكن الإستمرار فيها نتيجة الإنخفاض المستمر لأسعار النفط مما يجعل الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العمومية.

ـ سعي الجزائر نحو تكثيف إستراتيجيتها نحو تنويع الإقتصاد يجعلها قادرة على الخروج من التبعية الإقتصادية لقطاع البترول ويساهم في الرفع من الإيرادات العامة للمساهمة في تغطية النفقات.

ـ يعتبر الإستثمار في الطاقات المتجددة وسيلة لضمان إيرادات دائمة و مستدامة للجزائر خاصة مع التنوع المناخي و الجغرافي الذي تزخر به.

ـ الإستثمار في المناطق الصناعية الحرة من شأنه أن يجذب الإستثمارات الأجنبية و بالتالي زيادة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة أي جلب العملة الصلبة.

سطيف، الجزائر، 2005، ص132.

ـ القطاع السياحي من شأنه أن يرفع من قيمة واردات الجزائر خاصة مع تنوع المناطق السياحية في الجزائر.

المراجع:

1ـ باللغة العربية:

ـ أحمد الجلاد، التنمية و الإعلام السياحي المستدام،: عالم الكتب القاهرة،2003 .

ـ الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم47.

ـ أنيسة بن رمضان، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول :حالة الجزائر، مقال في مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد التاسع، جامعة مستغانم، جويلية 2015.

ـ دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

ـ زرزور إبراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة،معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2006/06/17.

ـ زين منصوري، واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، سطيف، الجزائر، 2005.

ـ عادل عبد العزيز السن، نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الاقتصادية (الصناعية، الحرة، التنموية)، مداخلة للملتقى الرابع للمناطق الاقتصادية و المناطق التنموية، سلطنة عمان، يومي 04/03 2011.

ـ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية: الأسباب و العلاج، دار الجامعة الجديدة، مصر ـ 2011.

ـ عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية: أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 6/5 مايو 2009.

ـ محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد6، ورقلة، 2008.

ـ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميسي، الأزمات المالية: قديمها و حديثها، أسبابها و نتائجها و الدروس المستفادة، دار إثراء، الأردن 2010.

ـ منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، عدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.

ـ نصيرة بوعون يحياوي، الأزمات المالية العالمية و ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، édition page bleues، الجزائر، 2011.

ـ هاني عبيد، الإنسان والبيئة:منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق، الأردن، 2000.

ـ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية و الاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.

ـ يوسف علي عبد ألأسدي، حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الأزمات المالية و سبل الإحاطة منها، المؤتمر الدولي السادس حول التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة: الأزمة المالية العالمية و الأفاق المستقبلية، الجزء الثاني، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

2ـ باللغات الأجنبية:

-Aveline débâcha Natacha, Immobilier, l'Asie, la bulle et la mondialisation, CVRS edition, Paris, 2008.

- Barry jhonston, jingquing chai, liliana Schumacher, Assessing financial system; vulnerability, IMF working paper London, April 2000.

- Janette ratter ford, the financier crisis and Impact on trusts and trustees trusts et trustees, vole 15, N°2, April 2009 .

- Le conte pierre, les faux –monnayeurs ; sortir du chaos monétaire mondial pour évités la ruine, impression librairie, paris, 2008.

- Plihon Dominique, les désordres de la finance ; crise boursières, corruption, mondialisation, édition OPU Algérie, 2006 .

3ـ مواقع الانترنيت:

https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/4/17/تاريخ-الصدمات-النفطية